السعدون دعا إلى «العادية» و«التكميلية» يومي 7و8 مارس الجاري

جلسات مجلس الأمة في مرمى «الرفع» لعدم حضور الحكومة

جدول الأعمال يشتمل على 15 بنداً و45 فقرة و24 ورسالة واردة و106 شكاوى وعرائض

استجوابا الرشيد الموجه من الحجرف وأيضا الشيتان من بوشهري على الطاولة

3 لجان برلمانية تلتئم الأحد لمناقشة عدد من القضايا على رأسها عقداً «الكاراكال» و«اليوروفايتر»

في الوقت الذي تكرر فيه سيناريو انعقاد جلسات مجلس الأمة ورفعها لعدم حضور الحكومة، بات هذا السيناريو مرشحا للتكرار يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين.

في هذا الإطار دعا رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون النواب إلى حضور جلسة الثلاثاء المقبل 7 مارس على أن تكون جلسة الأربعاء 8 مارس تكميلية لها.

ويعقد المجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية للنظر في جدول الأعمال المكون من 15 بنداً و45 فقرة.

ومدرج على جدول الأعمال 24 رسالة واردة و106 شكاوى وعرائض، واستجوابا وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة د. جنان بوشهري.

أحمد السعدون

جلستا مجلس الأمة المقبلتان مرشحتان لنفس السيناريو السابق والمتكرر

ويحتوي الجدول على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة المقترحة عن دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

ويشتمل جدول الأعمال على المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا، و8 تقارير من لجنة الشؤون المالية، تتعلق بإنشاء شركة تسويق المحاصيل الزراعية، وتعديل قانون التأمينات، واسترداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك وشراء القروض المستحقة على المواطنين وإسقاط فوائدها، ونقابة غرفة التجارة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية إلى شركة مساهمة.

ويحتوي الجدول على 3 تقارير من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالمفوضية العليا وقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم النسبية.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق برد الاعتبار وتقرير اللجنة المالية بتعديل قانون المناقصات فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية بشأن مكافأة الطلبة.

ويحتوي الجدول على تقارير لجنة شؤون الإسكان والعقار بشأن تنظيم الوكالات العقارية ومكافحة احتكار الأراضي، وتقرير اللجنة الصحية بشأن العمل الخيري والإنساني.

ومدرج على الجدول 3 طلبات للمناقشة بشأن تصويب الخلل في أداء مكتب منظمة الصحة العالمية للصالح العام، وتسكين المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها الحكومة في التعيينات،

على صعيد متصل تلتئم ثلاثة لجان بعد غد الأحد لمناقشة عدد من القضايا، إذ تستكمل لجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال العمودية وعقد طائرات اليوروفايتر، مناقشة التحقيق في العقدين.

وتبحث لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.

وتناقش الخارجية البرلمانية تكليف اللجنة بمدى كفاية الإجراءات المتخذة من وزارة الخارجية لمواجهة حالات التعدي على المواطنين خارج البلاد.

استفسر من الناهض عن أسباب رفع أسعار مواد البناء المدعومة

شعبان للعوضي: ما أسباب تفاوت شروط ترقية الأطباء المواطنين عن زملائهم الوافدين؟

شعيب شعبان

وجه النائب شعيب شعبان سؤالين إلى كل من وزير الصحة د.أحمد العوضي، بشأن أسباب تفاوت شروط ترقية الأطباء المواطنين عن الأطباء الوافدين، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، عن أسباب رفع أسعار مواد البناء المدعومة، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الصحة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل ابتعثت الوزارة عددا من الدكاترة الوافدين لاستكمال الدراسات العليا على حساب الوزارة من دون استيفائهم الشروط المطلوبة؟

2 – هل حصل عدد من الدكاترة الوافدين العاملين في وزارة الصحة على شهادات عليا في تخصص الطب من دون تفرغ دراسي كامل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالسند القانوني لذلك.

3 – هل يوجد دكاترة عُينوا بمسمى مسجل وهم يحملون شهادة الماجستير وذلك بالمخالفة للقانون؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالسند القانوني لذلك.

4 – هل يوجد دكتور وافد حصل على شهادة الماجستير أثناء وجوده في عمله ورُقي كمسجل أول من دون عرض أمره على اللجنة الفنية؟

–5 ما الأسباب والسند القانوني لتفاوت شروط ترقية الدكاترة المواطنين عن الدكاترة الوافدين؟

سؤال إلى وزير التجارة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب رفع أسعار مواد البناء المدعومة وفقا للقرار الوزاري رقم «30» لسنة 2023؟

2 – هل كانت الزيادة نتيجة دراسات فنية جادة أعدتها الوزارة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الدراسات وأسباب الزيادة التي استندت إليها الوزارة.

–3 ما الفائدة المرجوة من القرار الوزاري برف ع أسعار مواد البناء المدعومة؟

4 – هل القرار الوزاري المذكور أعلاه الصادر من وزير التجارة والصناعة يدخل من ضمن اختصاصاته بتصريف العاجل من الأمور؟

الطمار يسأل وزير التجارة بشأن سد الشواغر في المناصب القيادية في «المعلومات المدنية»

خالد الطمار

وجه النائب خالد الطمار سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن سد الشواغر في المناصب القيادية في هيئة المعلومات المدنية، ونص السؤال على ما يلي:

عملت الحكومة خلال الفترة الماضية على تجديد الدماء بالمناصب القيادية في العديد من الجهات من أجل منح أبناء الوطن من الكفاءات فرصة للمساهمة في تطوير وتعزيز دور الكويت وعليه صدرت مراسيم بالتعيينات الجديدة في مناصب عدة قيادية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» أسماء القياديين في الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي قاربت أو انتهت مراسيم تعيينهم خلال عام 2022 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2 ما الإجراءات التي اتخذها الوزير المختص لبحث تلك المراسيم ورفع أسماء جديدة لسد تلك الشواغر؟

–3 هل نقلت عناوين لبطاقات مدنية عدة منذ بداية شهر أكتوبر 2022 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بعدد البطاقات التي حولت.

–4 هل صدرت قرارات من أحد قيادي الهيئة الذين انتهى مرسوم تعيينه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل أجري تحقيق في هذا الأمر؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك التحقيقات –إن وجدت–.

–5 عدد الشكاوى التي قدمها المواطنون بشأن تسجيل أشخاص على منازلهم من دون علمهم، وكيف عُولجت هذه الشكاوى؟

–6 هل شُكلت لجنة للبحث في البطاقات المدنية التي سُجلت خلال الفترة السابقة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنتائج هذه اللجنة وأسماء أعضائها والقرار الإداري الصادر بتكليفها وما إذا كانت تتبع الهيئة العامة للمعلومات المدنية أو أنها لجنة محايدة.

أكد أن وضع الخدمات العلاجية في البلاد لا يسر عدواً ولا صديقاً

العصفور: سأتقدم باقتراح بقانون لإنشاء مجلس أعلى للصحة دوره وضع إستراتيجية صحية وطنية

قال النائب سعود العصفور إنه سيتقدم باقتراح بقانون بشأن إنشاء المجلس الأعلى للصحة، يكون هو المنظم والمراقب للقطاع الصحي والمراقب لجودة الخدمات، مضيفاً إن دور المجلس الأعلى هو وضع استراتيجية وطنية للصحة والمراقبة على المؤسسات الصحية.

وأضاف العصفور إن الاقتراح يتيح لوزارة الصحة والمجلس الأعلى من فوقها التركيز على جودة الخدمات المقدمة بدلا من أن يكون هناك ضياع الوقت والمسؤولية في متابعة كل ما يخص شؤون القطاع الصحي الحكومي.

وذكر العصفور في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ثالوث الخدمات التي تهم المواطن والأسرة الكويتية الإسكان والتعليم والصحة هي أساس كل الخدمات التي تقدم من قبل الحكومة.

وبين أن هذه الخدمات هي المعيار الأساسي لجودة ما يتم تقديمه من قبل السلطة التنفيذية إلى الشعب الكويتي، مشيراً إلى أن هناك قوانين مقدمة في الإسكان تعالج هذه القضية وكذلك بالنسبة للتعليم.

وأكد أن وضع الخدمات الصحية في البلاد لا يسر عدواً ولا صديقاً، مشيراً إلى أن هناك ما يقارب 3 مليارات دينار تصرف سنوياً على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وأضاف إن هناك ما يقارب 2.5 مليار دينار سنويا ميزانية الرعاية الصحية بالإضافة إلى 0.5 مليار دينار تقريبا للخدمات المقدمة للعلاج بالخارج.

وذكر إن هناك أيضاً تكلفة الخدمات الأخرى مثل التأمين في القطاعات الخاصة مثل المتقاعدين أو الشركات المملوكة للحكومة، مؤكداً أن هذه المبالغ لا تتناسب بشكل واضح ومباشر مع جودة الخدمات المقدمة.

وقال إن الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة في الكويت هو الأعلى خليجيا، ومع ذلك لا نزال نحن الأسوأ في جودة هذه الخدمات مقارنة بدول الخليج حتى وصل الأمر إلى أن الحكومة ترسل المواطنين إلى العلاج بالخارج إلى السعودية والإمارات وقطر.

وبين أن هذا الأمر يعكس جودة الخدمات المقدمة في تلك الدول وسوء الخدمات المقدمة في الكويت، مشيراً إلى أن استمرار هذا الأمر لن يقود إلا إلى مزيد من التدهور والعبء على الميزانية العامة ومزيد من الهدر وتردي الخدمات والتخلف في هذا المجال.

وأكد العصفور أن أساس المشكلة هو أن وزارة الصحة تقوم بدور المنظم والمراقب على الخدمات الصحية وتقوم بدور المشغل، والممول لهذه الخدمات.

وذكر إن الحل لن يكون إلا بفصل كل هذه الأطراف عن بعضها البعض وفك هذا التداخل الموجود بفصل المنظم عن المشغل عن الممول.

وقال إنه من أجل ذلك أتى هذا الاقتراح بقانون بأن يكون هناك مجلس أعلى للصحة بالتعاون مع وزارة الصحة هو المنظم والمراقب للقطاع الصحي والمراقب لجودة الخدمات.

ولفت إلى أن دور المجلس الأعلى وضع استراتيجية وطنية للصحة والرقابة على المؤسسات الصحية واعتماد المعايير العالمية للخدمات الصحية المقدمة.

وأضاف العصفور أن الاقتراح يتيح إنجاز المشاريع الصحية وارتفاع تكاليفها، كلها علامات للتدهور في القطاع الطبي الحكومي.

وذكر « لذلك تحويلها إلى جهات مملوكة للدولة ولكنها مستقلة إداريا وماليا سيساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل التنافسية وتقليل الهدر الموجود واستخدام أفضل الموارد».

وقال إن الاقتراح سيتيح للقطاع الخاص دوراً كبيراً في تقديم الخدمات، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعاني معاناة كبيرة في التنافس مع الخدمات الحكومية المقدمة بسبب أن هذا القطاع الطبي الخاص طارد ولا يمكن له أن يتطور في ظل الوضع الحالي، كما لا يمكن للقطاع الطبي الحكومي أن يتطور في ظل الوضع الحالي أيضاً.

ولفت العصفور إلى أن الممول سيكون شركة تأمين توفر تغطية تأمينية شاملة لجميع المواطنين وستكون هناك إلزامية تأمينية للوافدين وللزائر، مشيراً إلى أن الوضع الحالي بتحمل الدولة التكلفة لا بد أن ينتهي.

وشدد على ضرورة وجود تأمين شامل للجميع سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين وتتحمل الدولة تكلفة التأمين الصحي للمواطنين ويتحمل صاحب العمل أو رب الأسرة التأمين الصحي للوافد، بينما الزائر يأتي بتأمينه الصحي معه.

وقال إن هذا الاقتراح سيساهم في تقديم خدمات طبية متطورة وتقليل الهدر والعبء على الميزانية، وتشجيع القطاع الحكومي على أن يكون قطاعا تنافسيا يقدم خدمات على مستوى عال وعالمي من الجودة.

وأضاف إن الاقتراح يشجع القطاع الخاص على الاستثمار بأن تكون هناك جاذبية للاستثمار الخارجي في القطاع الطبي، ويساهم في إيجاد المزيد من الشفافية والرقابة على المؤسسات الطبية.

وذكر العصفور» بدلا من أن أقدم الاقتراح بقانون بشكل مباشر ارتأيت أن أشارك المجتمع بأن يكون هناك مجال لمراجعته قبل تقديمه بشكل رسمي من قبل المهتمين والمختصين وكل من له اهتمام وخبرة في المجال الطبي، للوصول إلى قانون يعالج هذا القطاع المهم والحيوي».